مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد الخامس، 1994، ص ص 21-28.

التركيب الأساسي العالمي
رؤية جديدة في الموضوع والمنهج

*صالح خديش**

معهد اللغة العربية وآدابها جامعة قسنطينة

الملخص

يعالج هذا المقال قضية لغوية شغلت الباحثين اللغويين منذ زمن بعيد، وذلك محاولة منهم لإيجاد البنية الأساسية العالمية الموحدة التي تتفق(جميع الانحاء) والدراسات اللسانية على وصفها، والاعتراف لها بتلك السمة، لما لهذا الاكتشاف من قيمة علمية وعملية. الا أن هذه الدراسات اعتمدت منطلقات معينة أوصلت في النهاية الى بنيتين أساسيتين مختلفتين: الأولى تعطي حق الصدارة للاسم وهذه تصف بامتياز الترتيب في اللغات الهند وأوروبية ويسعى علماؤها الى إيجاد المبرر المنطقي لتفسير صلاحيتها بالاستناد إلى مقولات (مدرسة بوريال).

أما الثانية فإنها تعطي حق الصدارة للفعل وتصلح لتفسير الترتيب في اللغة العربية ولكن علماءها لم يقدموا التوضيحات اللازمة لتبرير هذا الاختيار.

ويعد هذا المقال تجديدا للنظره في هذا الموضوع مع إعطاء الآليات التفسيرية الضرورية لتدعيم البنية الاساسية العالمية المشتركة.

Résumé

Cet article traite un problême de linguistique qui a longtemps préoccupé les chercheurs dans ce domaine.

Les linguistes se sont toujours intéressés à la stucture de la phrase fondamentale universelle et commune. Ils se sont unifiés pour lui donner une qualification et lui reconnaître son caractère spécifique qui se présente ainsi: S V O

Mais ces études de linguistiques se sont basées sur des faits précis qui aboutissent

* استاذ مساعد ، معهد اللغة العربية و آدابها، جامعة قسنطينة - الجزائر.

© جامعة قسنطينة، الجزائر، 1994

à deux types de structure fondamentale de la phrase:

La première donne la priorité au nom, c'est ce qu'on trouve particulièrement dans les langues indo-européennes.

L'autre donne la priorité au verbe, c'est ce qu'on trouve plus spécialement dans la langue arabe, et dont les partisans n'ont pas pu donner d'explication à ce choix qui se présente comme suit: ***V S O***

La pseudo-contradition entre ces deux structures nous a poussé à présenter dans cette étude un autre point de vue de recherche qui nous parait capable de trouver une solution à cette problématique et lui donner les mécanismes nécessaires qui peuvent renforcer une structure de la phrase, fondamentale commune et universelle.

يعالج هذا المقال ظاهرة لغوية في غاية الأهمية لما لها من علاقة في تحديد البنية الاساسية العالمية، وتسعى إلى حل هذه المعادلة العويصة التي طالما شغلت الباحثين. مما أفرز نظريات متباينة، لارتكاز كل منها على منطلقات معينة. ولكن هذه الجهود لم تصل الى هدفها المنشود لوجود مفارقة لغوية تتلخص في الأخير عند بنيتين أساسيتين: البنية الأساسية التى تعطي حق الصدارة للاسم وتشمل اللغات التي تعود الى الاورمة الهندوأروبية، وقد حاول علماء اللغة المعاصرون في الغرب تثبيت هذه النظرية والتبرير لها، مع عد كل ما يخالفها مخالفا للمنطق السليم.(1) البنية الأساسية التي تعطي حق الصدارة للفعل وتتزعمها الدراسة العربية الا أنها لم توضح المنطلقات اللغوية بقدرما اعتمدت وصفا للإستعمال الشائع للغة، وقد تمسك بها علماء العربية في الحديث، مع ملاحظة عدم إعطاء المبررات اللغوية المؤيدة لها.

مما جعل هذا البحث يركز على دراسة البنيتين معتمدا في ذلك مقاربة منهجية مغايرة أوصلت في الأخير إلى نتيجة نوضحها بعد عرض المنطلقات المعتمدة في التحليل والتفسير .

فعندما نحلل الجملة اعتمادا على مجموع العناصر المكونة لعملية التواصل، من مرسل ومتلق ورسالة، ومجموع المعطيات غير اللغوية الحاضرة زمن التبادل الكلامي، ندرك أن عددا من الاجراءات ينبغي توظيفها من أجل نقل الخبرة التي تحملها الرسالة اللغوية، كاللجوء الى الوسائل المصاحبة للعملية الكلامية، التي تخضع في أثناء التحليل والتفسير الى قوانين غير القوانين المفسرة للغة، نذكر منها على سبيل المثال الإشارات اليدوية المرافقة للكلام، ملامح الوجه، الرسم الذي يستعين به المتكلم لشرح موقفه أو توضيح غرضه. هذه العوامل مجتمعة تسهم في توضيح عملية التواصل وتفسير الرسالة وتبليغها على الرغم من انتمائها الى مجال(ما هو خارج اللساني) بالإضافة الى الإجراء الأساس وهو الرسالة التي ترتكز أغلب الأنحاء على دراستها وذلك بالكشف عن مكوناتها وطرق ترتيبها وكيفية أدائها لوظيفتها في تحديد ابعاد العملية التواصلية؛ أي

أن الوحدات اللسانية: الكلمات + التركيب + الخبر الخارجي + كل ما يعين المتكلم على تشكيل الرسالة بالطريقة التي تسمح للسامع باستيعابها وتحليلها، ثم تركيب ما يلائم الموقف من جمل تتم بها دورة العملية التواصلية فيحدث الفهم والافهام. من ضمن هذه العناصر يبقى دور التركيب مركز الخبر وموضوع الدراسة، من أهم مميزات التركيب وطرق ترتيب الوحدات اللسانية ضمنه.

ولذا نبدأ بتحديد خصائص العملية الترتيبية في الجملة العربية. من هذا المنطلق على الدارس أن يقف على الخصائص الدلالية التي تنتجها العلائق النظمية بين الوحدات ذات التقطيع الاول، بمعنى آخر على الدارس أن يعرف في كل تركيب وحدته المركزية والوحدات الاخرى المتعلقة بها.

ولكي نصل الى هذا الهدف الجوهري في الدراسات التركيبية المعاصرة، قمت بمراجعة المؤلفات النحوية القديمة من أجل تحديد البنية الأساسية في اللغة العربية، ثم قارنتها بالبنية الأساسية في الدرس اللساني الغربي وخلصت الى التركيب الأساسي الذي يوفق بين البنيتين جاعلا منه التركيب الأساسي.

يقول "سيبويه" في أثناء تحديده للجملة النواة في العربية: " هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أوأخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيدا وهو الحد، لإنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمرا حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد " (2) من خلال هذا النص نلاحظ أن " سيبويه" يستعمل مصطلح الحد للدلالة على الجملة الأساسية أو الجملة النواة كما هو معروف عندالمحدثين، وهي الجملة التي تعد أساس التحويلات وفق قوله " ان قدمت الاسم فهو عربي جيد ".(3)

وهذه العملية في حد ذاتها عملية تحويلية أفرزت جملة فرعية هي الجملة المبدوءة باسم منصوب (زيدا ضربت) ولاعطاء صورة واضحة عن الجملة الأساس في اللغة العربية أردف إلى نص "سيبويه" نصا آخر يدعمه، عرضه "عبد القاهر الجرجاني" عند حديثه عن الفرق بين الجملة المصدرة بفعل والجملة المصدرة باسم بقوله: " إنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام (أي تقديم المحدث عنه) يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر نحو أن يقول له: " أنت تعلم أن الامر على ما أ قول ولكنك تميل الى خصمي(1 ...) أو يجيء فيما اعترض فيه شك نحو أن يقول الرجل كانك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك فيقول: أنا أعلم ولكني أداريه(.....) ويزيدك بيانا أنه اذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال لم يكد يجيء على هذا الوجه ولكن يؤتى به غير مبني على اسم، فإذا أخبرت بالخروج في كل غداة قلت: قد خرج ولم تحتج أن تقول هو

قد خرج ذاك لانه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج ان تحققه والى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه "(4).

النص واضح الدلالة على أن الجملة الفعلية هي الجملة التي يستعملها العربي في المواقف العادية التي لا تحتاج الى رفع إنكار أو إزالة شك. ويندرج ضمن هذا المسار التفسيري لطبيعة الجملة من خلال الموقف الكلامي ما ذهب اليه "الزركشي " بقوله: " اللام إن جاءت مع/ إن / كان بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات، لان/ إن/ أفادت التكرير مرتين فإذا دخلت اللام صارت ثلاثا". (5) ولكي يعطي " الزركشي" ما يشبه الخلاصة للرؤية العربية حول طبيعة الجملة الاساس يقول: "وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الاقوياء الخلص اعتمادا على أن المقصود الحاصل بدون التأكيد كقوله تعالى: (ربنا آمنا-) ال عمران 53 ولا شيء بعد (آمن الرسول) البقرة 285 وقد جاء التأكيد من كلام المنافقين فقال(انما نحن مصلحون) البقرة 11".(6)

نستنتج من خلال ما تقدم من نصوص أن الجملة النواة في العربية هي الجملة الفعلية، وهي الجملة التي يقولها المتكلم عادة عندما يريد أن يرسل الخبر للمرة الأولى، بينما تأتي أنواع الجملة الأخرى بمثابة تكرار هذا الخبر وذلك عندما يعرض له ما يعرقل بلوغه الى المتلقي في الظروف المناسبة وهذا الطرح يناقض ما ذهبت اليه الدراسات اللسانية الغربية التي تعتمد الترتيب (فا. ف . مف. أساس التحويل) (7) والجملة النواة في أغلب اللغات الهند وأوربية مما خلق مفارقة كبيرة في أثناء محاولة تحديد البنية الاساسية التي تصلح نموذجا موحدا لكل لغات العالم أو أغلبها. ولتحقيق هذا المبتغى ينبغي تغيير مناهج البحث المعتمدة سالفا. والتركيز على خصوصيات العملية، ككل دون الاقتصار على جانب واحد منها وإهمال الجوانب الأخرى، ولعل أصلح منهج يسمح لنا بتحديد طبيعة التركيب بدقة هو المنهج التواصلي لأنه يأخذ في أثناء التحليل مفهوم الملفوظية بعين الاعتبار بوصفها الآلية الكفيلة بتفسير الجملة تفسيرا يخضع لكل مكونات الموقف الكلامي تقول "جوزيت دولوف": " لكل جملة فاعلان، فاعل الملفوظية، وفاعل الملفوظ، ففاعل الملفوظ هو الفاعل النحوي والذي يكون في الغالب الفاعل المنطقي، والذي يمثل الشخص أوالشيء أو الحدث، أما فاعل الملفوظية فهو الشخص الذي يرسل الملفوظ، ولهذا فهو ينتمي الى المجال التداولي ولا تتجلى دلالته في الملفوظ ولا يتدخل إلا عند إخضاع الملفوظ الى معايير الخطأ والصواب لأنه هو المسؤول عند ذلك".(8)

ففي جملة (هند تذهب كل سبت الى الجامعة) الفاعل النحوي أو الفاعل المنطقي هو الضمير المستتر(هي) والذي يعود على (هند)، أما فاعل الملفوظية فهو كل من يتلفظ بهذه الجملة، ولذا فإنه يتموقع خارج الملفوظ ولكنه يشكل معه علاقة وصلية ثابتة وقارة فقد يكون هاهنا – عليا – فاطمة – مرادا – عمرا – أو أي اسم آخر.

من خلال هذا المنطلق، ومن خلال مكونات الموقف الكلامي، من متكلم ومتلق ومقام (زمان + مكان التلفظ) فإن الجملة الوحيدة التي ينطبق فيها فاعل الملفوظية مع فاعل الملفوظ هي الجملة المصدرة بقرينة الشخص المتكلم وتكون هذه الجملة أبسط جملة على الاطلاق لتطابق كل عناصر الملفوظية فيها، فتشكل ما يشبه (الخط المستقيم) فجملة أتكلم أو أمشي، وكل الأفعال المسندة الى المتكلم في الزمن الحاضر هي الجملة الاكثر بساطة لانها تتطلب في أثناء التلفظ بها حضور كل العناصر المكونة للعملية التواصلية مما يزيح أي شك أو لبس في مصداقيتها التشكيلية والدلالية، وتسقط هذه الجملة كل التساؤلات التي طرحها الفكر الغربي حول البنية الأساسية العالمية، يقول " اموند" حول الخلاف الذي نراه جوهريا بين الترتيب في العربية والترتيب في اللغات الهند وأوروبية والذي وقف عائقا أمام تعميم النظرية التركيبية: " هناك عدد قليل نسبيا من اللغات التي تعتمد بنيتها الاساسية الترتيب (ف – فا – مف) فاذا كان هذا الترتيب أساسيا ينبغي أن نفترض أن المركب الاسمى(فا) غير محقق في البنية العميقة " .(9)

وهذا دفعه الى القول: بـ " أن اللغات ذات الترتيب الاساسي (ف – فا – مف) مشتقة من الترتيب القاعدي (فا– ف – مف) عن طريق التحويل المحلي عكس ما ذهب اليه " صايب"* (10) ويرى أن " التفسيرات التي تؤول الى التطابق مع النظام (فا – ف – مف) ستكون مهمة للغاية".(11)

في الواقع ليس من السهل التحكم في ترتيب الكلمات، والأصعب منه تفسيره يقول " سوفاجو": " تدور هذه الملاحظات حول أعقد مسائل مراقبة النظام الذي ينبغي أن تخضع له الكلمات في الجملة فبخصوص هذه القضية لم تعرف الفرنسية قواعد قادرة على ضبط عملية الترتيب الا في بداية القرن(XVII) حيث بدأ النحاة بالتقعيد لقوانين تمنع التصرف الحر في ترتيب مفردات اللغة، فأصدر مناطقه (بورورويال) قاعدة تقضي بتفضيل الترتيب الذي يعكس المنطلقات المنطقية وقد أطلق على هذا النمط (النظام المعياري) وهو الترتيب الذي يضع الاسم في الصدارة ويلحقه الفعل ثم تأتي المفعولات الاخرى بعد ذلك".(12)

أي أن النظرة المنطقية تجعلنا نمنح الاولوية للاسم من أجل تصدير الجملة. يقول: "ابن يعيش " مؤيدا هذه النظرية المنطقية: " اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل، لأن وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل ان كان عاملا في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه أياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فتقدم الفعل عليهما لذلك، وكان العلم باستحقاقه تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانيا". (13)

من خلال ما تقدم نلاحظ أن الدرس الغربي الحديث اعتمد المنطق في ترتيب البنية الأساسية. بينما اعتمد العرب كما بين " ابن يعيش" اعلاه الوظيفة أو العامل حسب المصطلح القديم، أما المنهج المعتمد في الدراسة وهو المنهج التواصلي العام فقد أفرز وفاقا مثاليا بين النظرتين وأوصل

الى نتيجة أراها مقنعة وهي(أفعل) فـ (الهمزة) قرينة اسمية وهي تقابل تماما(je) في الفرنسية و (I) في الانجليزية اللتين يتصدران إجباريا الجملة في اللغتين مثلما تتصدر الهمزة الجملة إجباريا في العربية وبهذا تتحدد البنية الأساسية العالمية، أما" الخولي" عندما يعتمد نظرية " فيلمور " حول التركيب الاساس انطلاقا من (نحو الحالات) فإنه يفوته بعض الملاحظات المتعلقة بطبيعة الإشكالية المقدمة فـ " فيلمور" لاينظر الى وحدات اللغة في أثناء تشكلها في الجملة ليختار من بين الامكانات المتعددة النموذج الاصلح، بل ينظر الى تلك الوحدات وهي مشكلة فعلا.في جملة معينة، فتفسيرها عن طريق ربطها بالوظيفة الاساسية التي تميزها عن غيرها.

فالفاعل الحقيقي عنده هو السبب الرئيسي أو المثير والمحفز لحدث ماوهو مفعم بالحياة والحيوية. أما الوسيلة أو الآلة فتمثل العلة، والمفعول الحقيقى الكائن الذي يتحمل التغيير الهدف أو المقصد وهو الحالة الاخيرة لكل حدث، أما الظرف الزماني والمكاني فهما مكان الحدث وزمانه.(14)

نقرأ في لاروس الكبير (Grand Larousse) أن تحليل الجملة الطبيب أشفى بيير بهذا الدواء Le médecin a gueri Pierre avec ce médicament وفق (نحو الحالات) يقضي الى ما يلي:

فإذا كان الطبيب هو الفاعل فـ (بيير) (Pierre) هو المفعول والدواء (وسيلة) فان التعبير اللساني عن هذه العناصر مجتمعة – يمنح – ضمن البنية السطحية وظيفة الفاعل للطبيب، والمفعول لـ (بيير) والوسيلة للدواء فتتولد الجملة المذكورة اعلاه، ولكن قد يحدث ان المتكلم لا يرغب في إبراز الفاعل وفي هذه الحالة فإن هذه الوظيفة سيشغلها عنصر اسمي آخر وهو إما (بيير) أو الدواء فتنشأ جملتان:

أ – هذا الدواء اشفى بيير

ب – بيير أشفى بهذا الدواء

نلاحظ أن حالة واحدة عبر عنها بوظائف متباينة، ولهذا فإن " فيلمور" يضع (الحالات) أو العلاقات ذات الطبيعة الدلالية في البنية العميقة بينما يضع أشكال(الحالات) في البنية السطحية وهذا المصطلح عنده يقابل ما أطلق عليه الوظيفيون مصطلح (الوظيفة) من أجل هذا اقترح قائمة عالمية هي الفاعلية – المفعولية – الوسيلة – الهدف .....).

فنحو الحالات كما اقترحه "فلمور" لا يحدد طبيعة التركيب العالمي المنشود.

فالجملة على مستوى السطح لا توفر موقعا لدلالة محددة تحتفظ بها كلما أتيح لها أن تبرز.

فالدواء في الجمل السابقة تغيرت وظيفته التي لا تعدو ان تكون حصيلة لمجموعة من العلاقات التي توفرها البنيات اللغوية الأخرى في التركيب، على الرغم من محافظته على وظيفته المرجعية

الدلالية إلا أن السؤال الذي يظل مطروحا بالحاح: من بين هذه الجمل المقترحة ما هي الجملة النواة ؟.

لم يجب " فيلمور" عن هذا السؤال لان مهمته تقتصر على تحليل الجملة الى (حالاتها) انطلاقا من (أشكال هذه الحالات) ولذا فإن أعلى مستوى تبلغه الاجابة هي التي تعود بنا الى البداية، أي تلك الجملة التي تنتظم وفق منطقية العلاقات الدلالية التي تجعل الفاعل الحقيقي في الصدارة فتندمج بالتالي مع تحليل مناطقة (بورورويال) السابقة.

من خلال ما سبق يمكننا أن نطلق على نظرية " فيلمور" نظرية السامع الذي يقوم بعملية التحليل وليست تظرية المتكلم الذي يقوم بعملية التركيب. لانها تقدم للسامع الوسائل الدلالية الكفيلة بتحليل الجملة بغض النظر عن كونها أساسية أو فرعية محولة عن جملة أخرى. ولذا فلا عبرة من اعتماد هذه النظرية من قبل " الخولي" الا كوسيلة لشرح الجمل. فهذه النظرية كما يقول عنها " الخولي" ذاته: ضمن القانون الأساسي الثالث: " إن القانون الأساسي ..... يعدد عناصر الجوهر ولا يرتبها". (15)

بعد هذا التحليل نخلص الى النتيجة التالية:

إن البنية الأساسية العالمية ليست بنية اسمية كما ذهب اليه الدرس الغربي المعتمد على المنطلقات المنطقية التي أسس لها علماء مدرسة بور رويال. وليست بنية فعلية كما ذهب اليه الدرس العربي المعتمد على الوصف البنيوي لطبيعة الجمل المستعملة. بل هي بنية ضميرية تمثلها الصيغة التالية: (أفعل) التي تتطابق فيها كل العناصر المكونة للعملية التواصلية.

المراجع

1- Emonds,(J.E.) : transformations radicales conservatrices et locales pour une conception transformationnelle de la syntaxe.
Traduit de l'anglais par Judith Milner .Ed. Seuil, Paris P.36

2- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط 3 مكتبة الخانجي القاهرة، 1988، ج1، ص 80.

3- نفسه: ص 80

4- الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الاعجاز في علم المعاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان 1982، ص 102 وما بعدها.

5- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت، ج 2 ص 408.

6- نفسه ص 72

7- ونقرأ في " المعجم الكبير (فرنسية) " ص 5801 يتبنى "شومسكي" الثنائية فاعل - فعل (**Le Grand Larousse**) قانونا للجملة الصغرى أو الجملة النواة أما " مارتينى"، فيعد هذا الترتيب عالميا فهو يغطى كل الأرومة الهند وأروبية بل يتجاوزها لعائلات أخرى " وتقرأ في صفحة 4558 تستقر معادلة الترتيب على الصيغة. فا. ف. التي يطلق عليها التوزيعيون و التحويليون الجملة النواة أو الجملة الصغرى "

8- Delove J.R. : Le métalangage linguistique du discours sur le langage. Robert, Paris 11ème 1978. P 213.

9- Emonds (J.E) : Ibid P.36

* لساني مغربي.

10- 11 المرجع نفسه ص 36.

12- Sauvageot (Aurelin) : Français d'hier ou français de demain . Collection langues en question dirigée par alain. Ed Fernand Nathan 1978. P 91.

13- ابن يعيش: شرح المفصل: ج 1، ص 75.

14- Fillmore (1971) : Types of lexical information, in Danny Steinberg and leon jacabovits. University press. P 87.

15- الخولي محمد على: قواعد تحويلية للغة العربية، ط1 ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1981، ص 80.